الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

17 **صفر** 1439 –6 **نوفمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان في العالم	15

أوامر القبض على المتورّطين في قضايا فساد .. "حقوق الإنسان" تُعلق القحطاني: لا استثناءات أو روتين ولن يبقى متورّط بعيداً عن المساءلة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/3fNjdQ

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – بتشكيل لجنة عُليا برئاسة ولي العهد، وعضوية كل من: رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام والتحقيق فيها.

ونوّهت بما تمّ من إصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قِبل الأشخاص والكيانات أياً كانت صفتها، واتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال، واتخاذ كل ما يلزم مع المتورّطين في قضايا الفساد العام من الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج، وإعادة الأموال للخزانة العامة للدولة، وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة.

وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني: إن هذا الأمر الملكي يؤكّد أن مكافحة الفساد تأتي في قائمة أولويات القيادة السعودية الحالية، وأنه ليس هناك أحدٌ ممّن تورّط في قضايا فساد وممّن غلّب مصالحه الخاصّة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام، واستغل السلطة والنفوذ، سيبقى خارج المساءلة.

وأضاف القحطاني؛ أن طبيعة عضوية هذه اللجنة، واختيار ولي العهد لرئاستها، واستثناء عملها من بعض القيود الروتينية تؤكّد الرغبة السامية في محاربة الفساد وحماية المال العام وبشكل جاد وسريع ودون السماح للروتين الإداري بأن يعترض طريق تحقيق تلك الأهداف.

القحطاني: استثناء اللجنة من القيود يؤكد الرغبة السامية في سرعة محاربة الفساد

«حقوق الإنسان" ترحب بقرار خادم الحرمين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635512

الرياض- سعيد المبارك

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بصدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز – حفظه الله – بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد وعضوية كل من : رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، ورئيس ديوان المراقبة العامة ، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام والتحقيق فيها، وإصدار أوامر القبض، والمنع من السفر، وكشف الحسابات والمحافظ وتجميدها، وتتبع الأموال والأصول ومنع نقلها أو تحويلها من قبل الأشخاص والكيانات أياً كانت صفتها، واتخاذ الإجراءات الاحترازية حتى تتم إحالتها إلى جهات التحقيق أو الجهات القضائية بحسب الأحوال واتخاذ كل ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام من الأشخاص والكيانات والأموال والأصول الثابتة والمنقولة في الداخل والخارج وإعادة الأموال للخزينة العامة للدولة وتسجيل الممتلكات والأصول باسم عقارات الدولة.

وقال رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إن هذا الامر الملكي يؤكد على ان مكافحة الفساد تأتي في قائمة أولويات القيادة السعودية الحالية وأن ليس هناك احد ممن تورط في قضايا فساد وممن غلب مصالحه الخاصة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام واستغل السلطة والنفوذ، سيبقى خارج المساءلة. واضاف د القحطاني ان طبيعة عضوية هذه اللجنة واختيار ولي العهد لرئاستها واستثناء عملها من بعض القيود الروتينية يؤكد على الرغبة السامية في محاربة الفساد وحماية المال العام وبشكل جاد وسريع وبدون السماح للروتين الاداري بان يعترض طريق تحقيق تلك الاهداف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تشكيل لجنة برئاسة ولي العهد لمكافحة الفساد تحول نوعي في تاريخ المملكة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25179951

جدة - منى المنجومي

أكد اقتصاديون سعوديون أن إنشاء لجنة عليا برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لمكافحة الفساد يعد تحولاً نوعياً في سياسات السعودية لمواجهة الفساد والقضاء عليه.

وأشاروا في حديثهم لـ«الحياة» إلى أن الفساد يضعف البيئة الاستثمارية ويحولها إلى بيئة طاردة للاستثمار، كما يعد سبباً في تراجع تصنيف السعودية في مؤشر النزاهة العالمي، لافتين إلى أن المملكة دخلت اليوم مرحلة بناء جديدة يمكن من خلالها تحقيق الأهداف التنموية والتحول الاقتصادي ورؤية المملكة بقدرات فائقة وبجودة عالية، ولا سيما أن تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد قاعدة صلبة تبنى عليها الأوطان والحكومات.

واستبشر الاقتصاديون بالقرار الملكي، مؤكدين أنه سيسهم في تعافي البيئة الاستثمارية في السعودية، مشيرين، في الوقت ذاته، إلى أن أهداف «الرؤية» يصعب تحقيقها ما لم تقترن بجهود حكومية مكثفة لاجتثاث مظاهر الفساد، وبخاصة ما ارتبط منها بالرشوة، واستغلال المنصب، وهدر المال العام، والحد من التنافسية، وعرقلة الإجراءات التنظيمية.

وأكد الخبير الاقتصادي فضل البوعينين في حديثة لـ«الحياة» أن اللجنة العليا ستسهم من خلال صلاحياتها في تعزيز البيئة الاستثمارية وتنافسيتها، وتحسين موقع المملكة في التصنيف العالمي للنزاهة، كما أنها ستحقق كفاءة الإنفاق، ووقف الهدر، وتضخيم المشاريع، التي كانت تستنزف الموازنة العامة، إضافة إلى تعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد، نظراً إلى وجود قاعدة صلبة تبنى عليها الأوطان والحكومات.

وتابع: «أجزم بأن المملكة دخلت اليوم مرحلة بناء جديدة يمكن من خلالها تحقيق أهداف التحول الاقتصادي».

وقال: «إن قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، يعد تحولاً نوعياً لمواجهة الفساد والقضاء عليه أيّن كان مصدره، أو حجم مرتكبيه. فالفساد هو عدو التنمية الأول؛ وهو سرطان ينخر في جسد الاقتصاد، ويؤثر سلباً في الاستقرار المالي، والاستثمار، والإنتاجية، وغياب العدالة المجتمعية، ويولد حالة من انعدام الثقة، ويضعف من قدرة الحكومة على أداء وظائفها الرئيسة».

واستطرد بالقول: «كما إن الفساد يتسبب في خفض معدلات النمو، وزيادة البطالة، واتساع رقعة الفقر، ورفع تكاليف المعيشة، والإضرار بالمنافسة، إذ يسيطر الفاسدون على العقود بأنواعها من خلال الرشاوى، أو استغلال السلطة، ما يتسبب في إقصاء ذوي الجدارة وإخراجهم من السوق، فلا يقتصر الضرر على المنافسين، بل يتجاوزهم إلى مخرجات التنمية، التي ستعاني من ضعف الجودة، وعدم قدرتها على الصمود، ما يتسبب في هدر المال العام، وتأخر المجتمع».

وزاد: «إن الفساد يضعف من بيئة الاستثمار، ويحولها إلى بيئة طاردة، ويتسبب في تراجع تصنيف المملكة في مؤشر النزاهة العالمي، الذي يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ويتسبب بعض أنواع الفساد، ومنه جرائم غسل الأموال المرتبطة بالشخصيات الاعتبارية، أو المسؤولين، بقضايا دولية متشعبة، ما يهدد أمن، واستقرار الدولة، ونظامها المالي».

وأشار البوعينين إلى أن من أهداف رؤية المملكة 2030 الطموحة الحاجة إلى مخرجات لجنة مكافحة الفساد الضامنة لخلق بيئة نقية لغرس برامج التحول والبناء، فأهداف «الرؤية» يصعب تحقيقها ما لم تقترن بجهود حكومية مكثفة لاجتثاث مظاهر الفساد، وبخاصة ما ارتبط منها بالرشوة، واستغلال المنصب، وهدر المال العام، والحد من التنافسية، وعرقلة الإجراءات التنظيمية. وأضاف: «إن عمليات مكافحة الفساد ستسهم في تحقيق كفاءة الإنفاق، وجودة المخرجات التنموية، وتحقيق أهدافها، وأحسب أننا في طور التحول الوطني، الذي لا يمكن تحقيق أهدافه إلا باتخاذ تدابير صارمة لمكافحة الفساد، ومحاسبة الفاسدين، وبما يعزز النزاهة، ويجعل منها ثقافة مجتمع، ومنهجاً لعمل القطاع الحكومي، وهو الدور الذي ستلعبه اللجنة العليا، التي يترأسها ولي العهد، والتي يعقد المواطنون الأمل عليها في اجتثاث بذور الفساد من

جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومحاسبة المنتظمين فيها، وحماية المال العام، وإرجاع الفاقد منه إلى خزانة الدولة».

وعن البيئة الاستثمارية في السعودية، وتأثيرات قرار إنشاء لجنة عليا لمكافحة الفساد، أشار البوعينين إلى اعتماد تنافسية البيئة الاستثمارية على تعزيز النزاهة والشفافية المطلقة والمرجعية الرقابية والقضائية القادرة على تحقيق العدالة المطلقة، ومكافحة الفساد، ومحاسبة من تثبت عليه تهمته. وأضاف: «لذلك تجتهد المنظمات الدولية، ومنها البنك الدولي، بوضع مؤشر قياس الفساد في الدول وانعكاساتها على التنمية والبيئة الاستثمارية، إذ يؤثر التصنيف العالمي على الجاذبية الاستثمارية وتدفق رؤوس الأموال».

وواصل: «بشكل عام تعاني البيئة الاستثمارية من معوق الفساد، الذي انتشر بشكل أفقي وعمودي، حتى بات من معطلات التنمية والاستثمار، وتحويل البيئة الاستثمارية إلى بيئة طاردة، بسبب المعوقات، التي تنشأ أحياناً بغرض استغلالها في قضايا فساد». وأردف: «أجزم بأن اللجنة العليا المشكلة ستسهم بشكل مباشر في تعزيز البيئة الاستثمارية وتنافسيتها، وتحسين موقع المملكة في التصنيف العالمي للنزاهة، وبخاصة أن بداية اللجنة كانت قوية، مقارنة بحجم الأسماء الداخلة في دائرة الاتهام».

وذكر: «أعتقد أن القبض على الفاسدين، الذين يثبت القضاء تورطهم، سيحقق أهدافاً مختلفة، ومكاسب حكومية متنوعة، الأول استرداد المال العام إلى خزانة الدولة، والثاني تعزيز قيم النزاهة، من خلال تفعيل الدور الرقابي والقضائي، وتطبيق القوانين على كل فاسد، بغض النظر عن منصبه، أو قيمته الاجتماعية والمالية، والثالث توجيه إنذار عملي لجميع القطاعات الحكومية، والمسؤولين، ومن توافرت لديه أي من مسؤوليات الولاية، بأن القانون سيطبق على الجميع، وبأثر رجعي، ما يفرض عليهم الالتزام، ويوفر فلسفة ردع بالمحاكاة، وإنذار استباقي يجعل من النزاهة قاعدة لا يحيد عنها إلا هالك، والرابع تحقيق كفاءة الإنفاق، وجودة المشاريع الحكومية، التي أرى أن سبب ضعفها وتعثرها لا يمكن فصله عن شبهات الفساد، أما الخامس، وهو الأهم؛ ما تحققه اللجنة من انعكاسات إيجابية على المجتمع، ومؤشر رضا المواطنين عن الحكومة، التي بدأت في تطبيق قوانين النزاهة على أعضائها قبل الآخرين». في المقابل، أكد الخبير الاقتصادي الدكتور أحمد الجبير في حديثه لـ«الحياة» أن هذه القرارات تصب في ضمان حقوق الدولة المالية واستثماراتها العامة والخاصة، وحماية المال العام من السرقة والاختلاس، ما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة للمملكة ودعم الإصلاحات، التي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، لمكافحة الفساد، واجتثاث جذوره، وترسيخ الصدق، والوضوح، والشفافية، والحوكمة، والمحاسبة، والعدالة.

وقال: «إن هذه القرارات الحازمة ستحافظ على البيئة الاستثمارية بالمملكة، وتعزز مستوى الثقة بتطبيق النظام في المملكة على الجميع، والاستثمار المحلي، وكذلك الاستثمار الأجنبي».

وأردف: «كما تأتي تأثيرات القرارات الملكية العظيمة من ملك الحزم والعزم الملك سلمان على مكافحة الفساد، وتحقيق بيئة استثمارية عظيمة في المملكة، وتكريس دولة القانون، وفق المعايير الدولية، والاستثمارية، وتفعيل أنظمة مكافحة الفساد».

وأضاف: «ويأتي ذلك وفق أطر قانونية ونظامية تقوم بها الدولة، ترتكز على العدالة والمساواة للجميع، وحماية حقوق واستثمارات الأفراد، والجهات العامة والخاصة، بخصوص المال العام، والذي سيعزز ثقة المتعاملين ببيئة الأعمال التجارية والاستثمارية بالمملكة، وبخاصة الاستثمار الأجنبي، ويحقق العدل والمساواة لجميع المستثمرين، ويُسهم في تطوير أنظمة الاستثمار المحلي والأجنبي وفق أفضل الممارسات الإقليمية والدولية، والمملكة بهذه القرارات تدخل عهداً جديداً من الصدق والشفافية والوضوح والمحاسبة والحوكمة والالتزام أمام المواطنين والمجتمع الدولي بمحاربة الفساد سياسياً وأمنياً واقتصادياً».

مؤكداً أن الدولة لن تسامح أي أحد قام بارتكاب مخالفات للأنظمة أو لمعايير الأعمال الاستثمارية والتجارية المحلية، أو العالمية، وزاد: «لن تمنح أي امتيازات، أو استثناءات لأي من المستثمرين، بل ستسعى إلى توفير مناخ استثماري واضح، ونظامي، وقانوني، وعادل، وشفاف، يقوم على الجدارة والاستحقاق، بعيداً عن المحسوبية، والصداقة، وذلك من أجل توفير بيئة صالحة، وجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، الذي سيسهم في تعجيل برامج التحول الاقتصادي الوطني، وتحقيق الرؤية السعودية 2030، التي يقودها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بكل اقتدار، وعلى الفاسدين أن يخافوا صولة الأسد».

واستطرد: «كما أن هذه الإجراءات والأنظمة والقرارات تأتي في سياق حرص الملك سلمان على سن الأنظمة والقوانين والإجراءات من أجل تعزيز الشفافية والإفصاح وبسط العدالة على الجميع في تعاملات الدولة من القطاع العام، والقطاع الخاص، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة».

حقوق الإنسان في الصحافة

المملكة تتجه إلى استكمال منظومة تشريعات مكافحة الفساد بـ"أنظمة جديدة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25179957

الدمام - منيرة الهديب

في إطار حماية النزاهة ومكافحة الفساد، سنت المملكة منذ سنوات عدداً من التشريعات القانونية والأنظمة، لمحاربة جرائم الفساد، وكف يد المفسدين، إذ اعتمدت الحكومة السعودية أكثر من 30 تشريعاً عدلياً وقانونياً، لعبت دوراً مهماً في مكافحة الفساد، في الوقت الذي تعمل فيه المملكة على استكمال منظومة التشريعات الوطنية لمكافحة الفساد، بتطوير الأنظمة واستحداث أنظمة جديدة، بما يواكب المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية في هذا الشأن.

في حين تعيش المملكة حالياً لحظات «مفصلية» في تاريخ حربها على الإرهاب، وذلك بإقرار لجنة عليا لمكافحة الفساد، بقياد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، التي باشرت أعمالها التحقيقية والتنفيذية فور إعلان تشكيلها، هذا ما أكده المستشار القانوني القاضي السابق الدكتور ياسر البلوي، الذي قال لـ«الحياة»: «لا أشك في أن المملكة في تطوير دائم لآليات وإجراءات وتشريعات مكافحة الفساد منذ اليوم الأول لتأسيس هذا الكيان العظيم، وها نحن أمام لحظة مفصلية في تاريخ مكافحة الفساد، وذلك بإقرار لجنة عليا، برئاسة ولي العهد، وعضوية عدد من الجهات الرقابية».

وأضاف: «توحي هذه اللجنة، التي تم تعميد عضويتها ورئاستها بأمر ملكي، بجسامة المسؤوليات وخطورتها، والتي تحتاج إلى لجنة فوق العادة تمارس صلاحيات على درجة كبيرة من الأهمية، وتمس شخصيات رفيعة ووزراء، ما يقتضي الحصول على تفويض من الملك أو رئيس مجلس الوزراء، لمحاكمتهم وفق أنظمة خاصة». وتابع: «حماية النزاهة ومكافحة الفساد من صميم تعاليم الشريعة الإسلامية، والمملكة بادرت بوضع تدابير وطنية تكفل تحصين المجتمع ضد الفساد، والكشف عن مرتكبيه ومحاسبتهم، وتعزيز التعاون مع غيرها من الدول في سبيل مكافحته، كما تعد من أوائل الدول التي بادرت إلى مكافحة هذه الظاهرة والتصدي لها، ففي عام 1961 أصدرت المملكة نظام «محاكمة الوزراء» بموجب المرسوم الملكي رقم 88، وتبع هذا النظام إقرار منظومة من التشريعات، كنظام مكافحة التزوير في عام 1961، ونظام تأديب الموظفين في عام 1971، ونظام مكافحة الرشوة في عام 1992، والتي تهدف في مجموعها إلى حماية النزاهة ومكافحة الفساد».

وأضاف: «وفي إطار مواصلة الدولة جهودها في مكافحة الفساد الإداري والمالي، أقر مجلس الوزراء في عام 2004 الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي أكدت مبدأ مساءلة كل مسؤول، مهما كان موقعه ومركزه، عن المخالفات وأوجه القصور، وهدفت إلى مكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، كما أن جهود النزاهة اصطدمت بكثير من الصعاب، ما اقتضى أن تشكل لها هذه اللجنة الرفيعة ويتولى رئاستها ولي العهد الشخصية الحازمة المعروف بقراراته الفعالة».

وأكد أن المملكة أمام حقبة بناء جديد، وهذه الجهود بالتأكيد ستتبعها جهود تتبع هذه الأموال المهربة إلى الخارج، والتي تحتاج إلى تشكيل فريق قانوني قضائي يتولى ملاحقة هذه الأموال واستعادتها وإعادتها إلى الخزانة العامة للدولة، وكذلك ملاحقة الشخصيات المتهمة بالفساد، واستعادتهم، وهذه القضايا المرتبطة بالمال العام تعد من قضايا الأمن الوطني، والتي تعرض الكيان للخطر في أهم موارده، والتي لا تسقط بالتقادم.

وزاد: «بعد 52 سنة من صدور نظام محاكمة الوزراء، أعتقد أن الوقت بات مناسباً لإلغاء امتياز محاكمة هذه الفئة، وضمها إلى اختصاص سلطة القضاء الجزائي العام. ولتتوافق مع تحديثات الأنظمة القضائية والأنظمة الجزائية الحديثة، لتتوافق مع النظرية العالمية في ضم جميع الاختصاصات والمحاكمات لسلطة قضائية موحدة، وليشعر الجميع بأنهم تحت سلطة القضاء ولا امتياز لأحد عن المحاسبة».

وكانت المملكة العربية السعودية سنت عدداً من التشريعات التي لعبت دوراً مهماً في محاربة الفساد فيها، كان أبرزها النظام الأساسي للحكم 1993، ونظام مجلس الوزراء 1993، ونظام مجلس الشورى 1991، ونظام القضاء 2007،

ونظام ديوان المظالم 2007، ونظام مكافحة غسل الأموال 2003، ونظام المرافعات الشرعية 2000، ونظام الإجراءات الجزائية 2001، ونظام المحاماة 2001، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية 2007، ونظام التعاملات الإلكترونية 2007، ونظام مكافحة الغش التجاري 2008، ونظام الخدمة المدنية 1960، ونظام تأديب الموظفين 1971، ونظام قوات الأمن الداخلي 1965، والمرسوم الملكي رقم م/ 16 لعام 1962 الخاص بمساءلة الموظفين ومحاسبتهم على مصادر ثرواتهم المشكوك فيها، ونظام محاكمة الوزراء 1961، ونظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشروعاتها 1977، ونظام مكافحة الرشوة 1992، ونظام وظائف مباشرة الأموال العامة 1975، والنظام الجزائي الخاص بتزييف وتقليد النقود 1977، ونظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية 2005، ونظام مكافحة التزوير 1961، وغيرها من الأنظمة.

• التقاعد" تدعو الجهات الحكومية إلى سرعة إرسال بيانات المتقاعدين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25172521

الرياض - «الحياة»
حضت المؤسسة العامة للتقاعد الجهات الحكومية كافة، على سرعة إنجاز معاملات الإحالة للتقاعد لمنسوبيها ممن سيحالون للتقاعد هذا العام.
وأوضح الناطق باسم المؤسسة فهد الصالح، أنها عممت على جميع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية وطالبتها بسرعة تزويدها بالبيانات والقرارات الخاصة بانتهاء خدمات الذين سيبلغون سن الإحالة إلى التقاعد في العام الهجري 1439هـ، مفيداً بأن هذا الإجراء يأتي حرصاً من المؤسسة على تلافي انقطاع دخل الموظف بحيث ينتقل من المرتب الشهري إلى المعاش من دون انقطاع.
وأكد أن المؤسسة العامة للتقاعد تعمل على التنسيق مع الجهات الحكومية لإنجاز إعداد بيان الخدمة لمن سيحالون إلى التقاعد لبلوغهم السن النظامية قبل ستة أشهر، وإرساله إلى الجهات المختصة سواء وزارة الخدمة المدنية أو الأجهزة المعنية في القطاعات العسكرية التي تقوم بدورها بتدقيقه وإرساله للمؤسسة وفق الضوابط المحددة لذلك.
وأكد الصالح أهمية إرفاق جميع المستندات المطلوبة لصرف المستحقات منها على سبيل المثال بيان الخدمة وصورة قرار التعيين وصورة قرار إنهاء الخدمة وصورة واضحة من الهوية الوطنية ورقم الحساب المصرفي الدولي للمتقاعد والعنوان البريدي، وأرقام الاتصال، وصورة وثيقة الفصل، وصورة قرار التعيين، وقرار إنهاء الخدمة للعسكريين، وفي حال إنهاء الخدمة للعجز لأسباب صحية، يرفق أصل التقرير الطبي الصادر عن الهيئة الطبية العامة أو اللجنة العسكرية العليا المثبت للعجز بصفته قطعياً أو جزئياً، ومحضر الإصابة وتكليف المهمة إذا كانت في أثناء العمل وبسببه.

ضبط 516 مخالفة للتأنيث والتوطين ونظام العمل في مكة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635647

جدة - واس

أكمل فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة , أسبوعه الثاني للتحقق من تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية بالمنطقة وتوطينها ضمن المرحلة الثالثة , من خلال تنفيذ 1074 زيارة تفتيشية على المجمعات التجارية بالمنطقة , بمشاركة الجهات الرسمية ذات العلاقة للتحقق من التزام منشآت القطاع الخاص بقرار تأنيث محال بيع المستلزمات النسائية وتوطينها.

وأسفرت الحملات عن ضبط 516 مخالفة وتم اتخاذ الإجراءات النظامية بحقهم , وضبط 522 منشأة مخالفة لقرار التأنيث والتوطين ونظام العمل.

وتأتي هذه الحملات المكثفة بمشاركة 78 مفتشاً ومفتشة ، حيث تتصدر منطقة مكة المكرمة مناطق المملكة بـ 1205 زيارات تفتيشية و 608 مخالفات.

وزير العدل يجري 12 تعديلاً في لوائح «المرافعات الشرعية»

من أجل رفع كفاءة العمل العدلي

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547269

عبدالله الحمد - الرياض

A A

أقرَّ وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني عددًا من التعديلات في اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، لتسهم في تقديم أفضل الخدمات للمستفيدين. وأصدر وزير العدل 12 تعديلًا في اللوائح التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية، وذلك من أجل رفع كفاءة العمل العدلي.

ومن أبرز تلك التعديلات أنّه في حال تعدّد أعيان الأوقاف فيكون تقديم طلب إقامة الناظر لدى المحكمة التي يقع ضمن نطاقها المكاني أكثر الأعيان فإن تساوت فيكون المنهي بالخيار وذلك لتوفير الوقت والجهد للمستفيدين.

وأقر الوزير في تعديلات اللوائح عددًا من الأحكام التي تهدف إلى تطوير وفاعلية إجراءات التصرف في عقارات الأوقاف والقصر والغيب ومنها: تحديد مدة إذن البيع بسنة كاملة من تاريخ اكتساب الإذن الصفة القطعية، ويعاد تقييم العقار بعد ذلك، وأن يكون الإذن بشراء بدل الوقف المنقول لدى المحكمة التي أذنت بالنقل أو المحكمة بلد العقار بعد تحقق المصلحة في الحالين، وأنه لغرض تحسين وسرعة إنجاز معاملات الأوقاف والقصر إضافة إلى تركيز المسؤوليات وتوزيعها بين الدوائر العدلية بما يتفق مع طبيعة عمل كل دائرة أقرت التعديلات، أنّ تتولى كتابات العدل توثيق التصرفات بالبيع أوالشراء أو الرهن في نصيب الوقف أو القاصر أو الغائب بعد إذن المحكمة المختصة.

وراجعت التعديلات ما يتعلق بإجراءات التدافع لدى المحاكم وأوكلت الفصل في التدافع بين دوائر المحكمة الواحدة إلى رئيس المحكمة ويكون قرار رئيس المحكمة ملزمًا ونافذًا، ويأتي هذا التعديل تسهيلًا على المتقاضين بما يحقق سرعة

إنجاز قضاياهم وعدم تأخيرها، ويعيد هذا التعديل الأمور إلى نصابها الصحيح باعتبار أن الاختصاص النوعي يثبت للمحكمة ككل والدوائر القضائية جزء من المحكمة، وأن توزيع العمل بين الدوائر هو من قبيل الإحالة والتنظيمات الداخلية للمحاكم، ولا يترتب على مخالفته اعتبار الحكم صادرًا من محكمة غير مختصة.
كما تضمَّنت التعديلات أنّه في حال دفع أيّ طرفٍ بعدم الاختصاص المكاني للمحكمة فيؤخذ ممن دفع إقرارًا بتحديد مكان إقامته وعنوانه الوطني ويرفق ذلك بملف القضية وذلك لضمان سرعة تبليغه بالموعد.
4 تعديلات على إجراءات التصرف في عقارات الأوقاف والقصر
تحديد مدة إذن البيع بسنة كاملة من تاريخ اكتساب الإذن الصفة القطعية.
يعاد تقييم العقار بعد ذلك.
أن يكون الإذن بشراء بدل الوقف المنقول لدى المحكمة التي أذنت بالنقل أو المحكمة بلد العقار بعد تحقق المصلحة في الحالين.
أنّ تتولى كتابات العدل توثيق التصرفات بالبيع أوالشراء أو الرهن في نصيب الوقف أو القاصر أو الغائب بعد إذن المحكمة المختصة.

"تعليم مكة" يحقق في شكوى ولي أمر بعد تجاوزات في رحلة مدرسية

أحد طلاب الثانوية كاد يُغرق ابنه في غياب من الإشراف المدرسي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
https://sabq.org/BrQHGK

أحمد العبدالله - مكة المكرمة 0 1340,784
يحقق مكتب التربية والتعليم بشرق مكة في شكوى ولي أمر طالب بالمرحلة المتوسطة، اتهم فيها معلمًا بالإهمال، وتركه الطلاب دون إشراف عليهم أثناء الخروج في رحلة مدرسية لاستراحة بها مسبح؛ ما كاد يتسبب في خسارته ابنه.
وتفصيلاً، قال ولي الأمر في شكواه إن ابنه أحضر ورقة من المدرسة، تدعوه للموافقة على خروج ابنه في نزهة مدرسية إلى أحد المواقع، وبعد تأخره في العودة أرسل الأب أبناءه إلى الموقع الذي يوجد فيه ابنه برفقة طلاب من المرحلتَيْن المتوسطة والثانوية.
وأردف: "وجدت ابني في حالة سيئة بعد أن قام أحد طلاب المرحلة الثانوية بإغراقه في المسبح وسط تعالي الضحكات، وتصوير ابني وهو يكاد يغرق بدون وجود معلم معهم في الاستراحة، ولولا تدخُّل أحد الطلاب، الذي أنقذ ابني من الغرق، لوقع ما لا تُحمد عقباه".
من جانبه، أوضح مدير الإعلام التربوي بتعليم مكة طلال الردادي أنه تم تشكيل لجنة من مكتب التعليم بشرق مكة المكرمة، وستحقق في شكوى ولي الأمر وملابسات الرحلة المدرسية كافة، وعلى نتائج التحقيق سيتم اتخاذ الإجراءات التربوية المناسبة لكل الأطراف.
وأضاف بأن الإدارة تشدد على جميع المدارس بتطبيق الضوابط الوزارية للرحلات المدرسية، وأخذ موافقات أولياء الأمور، وتحديد الوقت الزمني ووسائل الأمن والسلامة، واختيار مشرفين لمتابعة الطلاب خلال الرحلة، وغيرها من الشروط والضوابط التي تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الأثر التربوي والتعليمي للرحلات المدرسية.

"هدف" يدعو السعوديات العاملات في القطاع الخاص إلى التسجيل في برنامج دعم نقل المرأة العاملة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278481.html

http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278481.html

القضاء على الفساد يعزز رؤية2030

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635782

خالد محمد الربيش

سيكون أمس الأول «السبت»، يوماً مشهوداً في تاريخ المملكة العربية السعودية.. يوم يتذكره المواطنون جيداً، مهما مرت السنون وتعاقبت.. ففي هذا اليوم، أعلنت قيادة هذه البلاد الحرب على الفساد، وملاحقة المفسدين أينما وجدوا، وفتح الملفات القديمة، لمعرفة الحقيقة، والإطاحة بكل من تثبت إدانته بأنه مفسد، وأضر بالصالح العام، وهو ما يؤكد بأن المملكة تتغير فعلاً، وأن القادم سيكون أفضل وأحسن.

فقد أدركت القيادة الرشيدة، أن رؤية المملكة 2030، بكل مراحلها ومتطلباتها وتطلعاتها وأحلامها، من الصعب أن تثمر في أجواء تفوح بها رائحة الفساد، أيا كان نوعه أو مصدره، كما أدركت القيادة أيضا أن كل المحاولات والإجراءات التي اتخذتها سابقا لمكافحة الفساد والحد منه، لم تكن كافية، والدليل استمرار الفساد هنا وهناك، متسلحاً بنفوذ أشخاص، رأوا أنهم فوق مستوى الاتهامات، لذا كان قرار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ بتأسيس لجنة لمكافحة الفساد، يترأسها سمو ولي العهد، في إشارة إلى أن اللجنة ستتمتع بصلاحيات واسعة وسلطات أعلى، للتعامل مع الفساد، والمفسدين مهما علت مناصبهم، ومهما كان نفوذهم.

وشخصياً، أؤمن أن رؤية 2030 ما كان لها أن تحقق كل ما تسعى له، بدون أنظمة جديدة، تقضي على الفساد، فبقدر الطموح الذي تحمله هذه الرؤية لشعب المملكة، صغارا وكباراً، رجالاً ونساءً، بقدر الحاجة إلى «حزم» ممزوج بـ«الشفافية» و«المصداقية» في محاربة الفساد، والضرب بيد من حديد على كل فاسد بلا استثناء، وهذا ما أكدته القيادة الحكيمة يوم أمس الأول، وكانت الحصيلة إيقاف نحو 11 أميراً، و38 وزيراً حالياً وسابقا ومسؤولاً ورجل أعمال، لارتكابهم جرائم فساد، أضرت بالمصلحة العامة للبلاد.

أستطيع التأكيد أننا نعيش في المملكة العربية السعودية، بوادر مرحلة جديدة في كل شيء، يمكن تسميتها بمرحلة العمل الجاد والنزيه، مرحلة العدل والمساواة بين الجميع، فلا فرق بين أمير ومواطن عادي، ولا فريق بين غني وفقير، فالجميع سواسية أمام الأنظمة والتشريعات والقوانين التي تكافح الفساد في المال العام. وهذا يعزز أهداف المرحلة الاقتصادية الجديدة، التي تعيشها المملكة، مرحلة طي صفحة الاعتماد على دخل النفط، وبدء عهد اقتصادي جديد، يعتمد على الابتكار

والاختراع، والتفكير خارج الصندوق، وتدرك القيادة الرشيدة، أن مثل هذا العهد، لا يمكن أن يحقق كل أهدافه، وسط انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، التي تضر بالبلاد والعباد، لذا لم يكن غريباً أن تسير مراحل رؤية 2030 في خط متواز، مع مراحل مكافحة الفساد على أعلى مستوى، وبشفافية كبيرة، لن أكن وغيري يتوقعونها، ولكنها حدثت وأصبحت أمرا واقعا، ما يؤكد فعلا أننا في عهد مغاير، عهد الحزم والعزم، وعهد الرؤية والطموح.
ما حدث أمس الأول، فيه جرس إنذار، بأن لا أحد فوق الأنظمة أو التشريعات، وهو ما يدفع الجميع -بلا استثناء- وبخاصة من يتلاعب الشيطان برؤوسهم، للانضباط التام، والعمل بجدية وإخلاص، حتى لا يكونوا ضحية أنظمة مكافحة «الفساد»، الذي دفعت المملكة وشعبها، ثمنه طيلة العقود الماضية، وجاء الوقت للقضاء عليه، لتعزيز وتطوير مكانة المملكة إقليميا ودوليا، وتعزيز مكانتنا الاقتصادية، وجني ثمار مشاريع الرؤية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.. وهذا لا يمكن أن يتحقق مع وجود فساد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الإرهاب المروري في شوارعنا .. ما بين الإهمال والتجاهل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 17 صفر 1439هـ - 30 أكتوبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/05/article_1278291.html

أ. د. رشود بن محمد الخريف

على الرغم من عدم الاتفاق على تعريف مانع جامع للإرهاب، لا يختلف اثنان على أن ما يحدث في شوارعنا من عدم اكتراث بأرواح الأبرياء من الأطفال والنساء وما يتعرض له قائدو المركبات الملتزمون بأنظمة المرور، لا يخرج من مضمون تعريف هيئة كبار العلماء للإرهاب الذي ينص على أنه "جريمة تستهدف الإفساد، وزعزعة الأمن، والجناية على الأنفس والأموال والممتلكات الخاصة والعامة، كنسف المساكن والمدارس والمستشفيات والمصانع والجسور، ونسف الطائرات أو خطفها، والموارد العامة للدولة كأنابيب النفط والغاز، ونحو ذلك من أعمال الإفساد والتخريب المحرمة شرعا". عدم المبالاة بأرواح وممتلكات الآخرين يدخل ضمن أعمال الإفساد والتخريب المحرمة شرعا.
وعلى الرغم من تأثير "ساهر" الإيجابي في الحد من السرعة الجنونية، إلا أن هناك فئة ليست قليلة من المتهورين الذين أمنوا العقوبة وعاثوا في شوارعنا فسادا وإرهابا من خلال التجاوز غير النظامي، والقيادة المتهورة، وإلزام السيارات التي تسير وفق السرعة المحددة بإفساح الطريق أمامهم عنوة دون مراعاة لظروف الطريق، ويزداد الأمر سوءا عند عدم الإفساح لهم في أسرع وقت قد يعرضك للتخويف الجنوني بالاقتراب فجأة من سيارتك الأمر الذي قد يحدث اختلالا في توازنها، ومن ثم ارتطامها بالسيارات الأخرى أو الأجسام الثابتة، ولا يقف الحال عند هذا الحد، بل قد يصل الأمر إلى ارتكاب جريمة القتل العمد، كما حدث قبل أسابيع في أحد أحياء مدينة الرياض.
ليس من الصعوبة الحد من هذا العنف المروري الذي تجاوز عدد ضحاياه عدد ضحايا "الإرهاب"، وهذا يستوجب وضع هذا الموضوع ضمن الأولويات الوطنية التي تستلزم الحلول العاجلة. والآن مع توافر الوسائل التقنية المتقدمة التي ترصد المخالفات، يمكن تهذيب سلوك قائدي المركبات المتهورين الطائشين من خلال جهود إضافية تستخدم التقنيات وتستهدف تعاون المواطنين من خلال تصوير بعض المخالفات ومتابعتها، فمن فضائل التقدم التقني ـ على سبيل المثال ـ الحد من الجريمة والعنف داخل الأسرة وخارجها، ومن ثم حماية السلم الاجتماعي.
وبناء عليه، اقترح اتخاذ الإجراءات التالية:
(1) العمل على إضافة شرط وجود كاميرا أو أكثر في كل سيارة جديدة تستورد بدءا من العام الحالي لتصوير المخالفات المرورية وتحديد المسؤولية في حالة الحوادث والتجاوزات الأخلاقية، خاصة مع قرب السماح للمرأة بقيادة السيارة، وهذا الإجراء كفيل بضبط الحركة المرورية وضمان الالتزام بسلوك مروري عفيف.
(2) تفعيل دوريات المرور لمراقبة سلوكيات قائدي المركبات بدرجة أفضل مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر.

(3) إتاحة المجال للمتطوعين الذين يتسمون بالجدية والمسؤولية للمساعدة على رصد المخالفات وتصويرها وإرسال الصور لإدارة المرور لاتخاذ الإجراءات النظامية، على أن يخضع المتطوعون لدورة تدريبية ومقابلة شخصية لضمان العدالة والجدية والمهنية في مراقبة المخالفات.
(4) زيادة عدد كاميرات مراقبة الحركة المرورية التي ستسهم في تعديل سلوك قائدي المركبات وتحد من التجاوزات والتفكير في ارتكاب الجرائم.

البرلمان العربي يؤكد تضامنه مع المملكة حفاظاً على أمنها واستقرارها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1635697

لقاهرة - واس
أكد رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي تضامن البرلمان العربي مع المملكة العربية السعودية حفاظاً على أمنها واستقرارها، وذلك رداً على ما قامت به ميليشيات الحوثي بإطلاق صاروخ باليستي من داخل الأراضي اليمنية باتجاه العاصمة الرياض في المملكة العربية السعودية.
وقال السلمي في بيان اليوم : إن هذا العمل هو تحدٍ واضح وصريح وخرق للقرارات الأممية، وتهديد لأمن المملكة وتهديد للأمن الإقليمي والدولي، مؤكداً أن إطلاق الصواريخ الباليستية باتجاه المدن والقرى الآهلة بالسكان يُعد مخالفاً للقانون الدولي الإنساني .
وشدد على دعم البرلمان العربي التام لما تقوم به المملكة العربية السعودية من إجراءات وتدابير لحفظ أمنها واستقراراها، مثمناً في الوقت ذاته قيادة المملكة للتحالف العربي في اليمن لاسترداد الشرعية .

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25180077

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 17 صفر 1439هـ - 6 نوفمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1587147